**ليتنا نُدرِكُ مقاصدَ الثورة!**

* [نجم بو فاضل](https://newspaper.annahar.com/author/23889-%D9%86%D8%AC%D9%85-%D8%A8%D9%88-%D9%81%D8%A7%D8%B6%D9%84)

* 27 شباط 2020 | 00:09

(نبيل اسماعيل)

* [Aa](https://newspaper.annahar.com/article/1131833-%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%83-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9)

نَسْتَفتي جميعَ اللبنانيّين، بمختلف أجناسهم وأعمارهم وأشكالهم وألوانهم الثقافيّة والحزبيّة والطائفيّة والدينيّة...، حول الأسباب التي دفعت الناس إلى الخروج، في 17 تشرين الأوّل من العام 2019، إلى الشوارع وهي تصدح بصوت جهور "ثورة، ثورة، ثورة". ونستبين جميع التفكّرات التي جالت في خواطرهم، ونستطلع جميع الآراء التي دارت في رؤوسهم، ونتكشّف النوايا التي اختلجت في صدورهم ...، فنقع على أجوبةٍ تتجاوز المَعروفَ، وتفوق المعقولَ، وتتعدّى المتوقَّع. لكنّها كلّها، ومن دون استثناء، تستبطن ما يجمعها ويجعلها أغصانًا في جذعٍ، وفروعًا من أصلٍ، وتعدّديّةً لحقيقة واحدة، أعني بها الدولة.

فقد خرج الناس إلى الشارع بعد أن عَصَفَ الغضبُ في نفوسهم، وقضّ الارتيابُ مضجعهم، ونكّد الهمُّ عَيشهم، وأمضّ الوجعُ حياتهم، وأحسّوا أنهم في غُربةٍ تدفعهم إلى التغرّب وفي اغتراب يحثّهم على الاغتراب. ذلك أن العناصر التي تتألّف الدولةُ منها، أي الأرض والشعب والسلطة (وفق التعريف الاصطلاحيّ للدولة)، باتت تعاني تشقّقات في بنائها، واختلالات في نموّها، واعتلالات في صحّتها. وهو ما لا يعني بالتأكيد نسفَ الوجود الكيانيّ للدولة. إنما يعني بكلّ بساطة أن كلّ ما أدلى به المُستَطْلَعون المذكورون آنفًا لا يقف عند حدود الرأي، ولا يقتصر على لائحةٍ من المطالب، ولا يتحدّد بإجراء تدبيريّ من هنا أو من هناك. إنما ينطوي على مقاصدَ كامنةٍ في الأساس الذي تولَّدَت منه جميعُ الآراء والمطالب. وهي المقاصد التي يتعيّن إدراكها لحظة الشروع في المعالجة، وفي كلّ لحظة من لحظاتها. فالمواطنون، الموالون للثورة والمعارضون لها، حينما يطالبون بأبسط مقوّمات العيش الكريم، التي تتعلّق، في جانب منها، بمختلف البنى الفوقيّة الاقتصاديّة والسياسيّة والقانونيّة والإداريّة والدينيّة والفلسفيّة الخ.، وتتّصل، في جانب آخر، بمجموعة البنى التحتيّة الطبيعيّة والصناعيّة والاجتماعيّة والخدماتيّة الخ. إنما يستهدفون، عن قصد أو عن غير قصد، وعن معرفة أو عن غير معرفة، ما ينبغي أن تكون له الأسبقيّة فيما يطالبون. أعني هنا الدولةَ التي تحتلّ مكانتُها الأسبقيّةَ في قيام مختلف الأنظمة التي تُنعت الدولةُ بها أو تُضاف إليها. كقولنا الدولة المدنيّة، أو الدولة العادلة، أو الدولة الحديثة، أو الدولة الديمقراطيّة، أو الدولة الليبراليّة، أو الدولة الاشتراكيّة، أو دولة القانون، أو دولة المواطَنة والمواطن، أو دولة التطوّر والانفتاح، وما إلى هنالك من أشكال تُضفى على الدولة فتُسبَغ بها.

ومن هذا المنطلق، ينبغي لجميع المعالجات، على اختلاف مستوياتها، ألّا تنظر إلى المسائل المتّصلة بمختلف المطالب إلّا بوصفها غصنًا يتفرّع من جذع الدولة، التي تؤدّي دور المُرتَكَز الذي تتكئ عليه وتستوي جميع البُنى التي تجعل الحيّز الجغرافيّ موطنًا لشعبٍ ارتضى أن يعيش معًا في ظلّ سلطة اختارها أن تتدبّر شؤونه. فالدولةُ تبقى حجرَ الزاوية الذي تنبني عليه، مدماكًا فوق مدماك، جميعُ المشاريع التي تُحاك بمآبِر الحاكمين. وهم إن انبروا، أو ينبرون، لإخراج الوضع الراهن من الحالة التي آل إليها، يتحتّم عليهم النظر إلى المقترحات والحلول التي تأتيهم من هنا أو من هناك، من الشرق أو من الغرب، من خبراء المجتمع الدولي أو من تصوّرات الهيئات المحليّة، لا على أنها مشاريع تعالج مسألةً من هنا أو تعثّرًا من هناك، بل على أنها حلولٌ على طريق الإصلاح في بنيان الدولة.

Volume 0%

فعلى طريق الدولة...، تتبرعم المقترحات في العقول، لتُزهر مخارجَ، وتُثمر حلولًا ترمّم التشقّقات، وتُصلح الاختلالات، وتداوي الاعتلالات التي ألمّت بهذا الوطن الحبيب (كما أسلفنا). وهي المقترحات التي تُدرك مقاصد الثورة إدراكًا معرفيًّا، فتفهمها فهمًا كاملًا وتتيقّنها، كونها تقرأ في أصل المطالب التي عبّر عنها الثوّار باسم جميع المواطنين. فتتمكّن عندئذٍ من إدراكها عمليًّا، بالوصول إلى الحلول الناجعة والمستدامة التي تقدّمها.